

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م
الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا ننسحب على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

مراقب الحسابات

فارس عامر إمام عامر

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣٠

KPMG حازم حسن

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

١٨

مهند طه خالد

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥

BDO خالد وشركاه

القاهرة في ٣٠ مايو ٢٠٢٢

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى الدورية المجمع
فى ٣١ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	ايضاح رقم	
ببالألف جنيه مصرى	ببالألف جنيه مصرى		
٩,٦٤٤,٤٤٨	١٠,٢٢٩,٦٧٠	(١٥)	الأصول
١٨,٨٠٨,٣٦٣	١٩,٥٥٥,٠٠٧	(١٦)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصرى
٦٥٢,٨٢٩	٦٧٩,٦٦١	(١٧)	أرصدة لدى البنوك
٦٧١,٦١٤	٧٧٤,٤٥٦	(١٨)	مخزون
١١,٧٨٢,٨٠٠	١٢,٣٠١,٢٥١	(١٩)	عملاء واوراق قبض بالصفافى
			مشاركات ومراجحات ومضاريات مع العملاء
			استثمارات مالية
٢٨,٥٥٦,٢٧٣	٢٨,٣٠٦,٨٢٣	(٢٠)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٤٥٦,٢٤٧	٥٤٠,٧٠٣	(٢١)	بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر
٥٦,٢٨٥,٩١٨	٦٠,٢٩٢,٦٤٥	(٢٢)	بالتكلفة المستهلكة
٥٢١,٥٦٢	٥٥٨,٩٠٩	(٢٣)	استثمارات فى شركات شقيقة
٣,٦٤٤,٥٩٩	٤,٢٣٧,١٧٣	(٢٤)	أصول أخرى
-	١٦,٣١٦	(٢٥)	أصول ضريبية مؤجلة
٧٦,٥٠١	٦٧,٣٦٤	(٢٦)	أصول غير ملموسة
٢,١٠٥,٠٥٩	٢,٠٩١,٧٤١	(٢٧)	أصول ثابتة
٢٤,٦٦٦	٢٤,٦٣٠	(٢٨)	استثمارات عقارية
<u>١٣٣,٢٣٠,٨٧٩</u>	<u>١٣٩,٦٧٦,٣٤٩</u>		إجمالى الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
١,٠٥١,٠٨١	٥٥٨,٤٤٠	(٢٩)	أرصدة مستحقة للبنوك
١١٥,١٣٨	١٧٧,٦٨٩	(٣٠)	قروض طويلة الاجل
٣٢٤,٨٦٢	٣١٤,١٩١	(٣١)	موردون و اوراق دفع
١٠٩,٤٣٤,٠٠٤	١١٥,٤٤٧,٢٥٠	(٣٢)	الأوعية الادخارية وشهادات الادخار
٣,٣٦٩,٣١٤	٤,٠١٥,٦٠٦	(٣٣)	التزامات أخرى
٤٧,١٨١	-	(٣٤)	التزامات ضريبية مؤجلة
١٢٣,٣٧٥	١٢٣,٢٢٢	(٣٥)	مخصصات أخرى
٦٣٣,٢٧٣	٦٥٦,٥٢٢	(٣٦)	التزامات ضريبية جارية
<u>١١٥,٠٩٨,٢٢٨</u>	<u>١٢١,٢٩٢,٩٢٠</u>		إجمالى الالتزامات
			حقوق الملكية
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٣٧)	رأس المال المدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(٣٨)	أسهم خزينة
٣,٧٠٩,٩١٢	٣,٩٩١,٥١٨	(٣٩)	الاحتياطيات
٨,٥١٢,٣٩٤	٨,٤٧٨,٥١٥	(٤٠)	الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)
١٧,٨٨٩,٩٢٣	١٨,١٣٧,٦٥٠	(٤١)	إجمالى حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك
٢٤٢,٧٢٨	٢٤٥,٧٧٩	(٤٢)	الحقوق غير المسيطرة
١٨,١٣٢,٦٥١	١٨,٣٨٣,٤٢٩	(٤٣)	إجمالى حقوق الملكية
<u>١٣٣,٢٣٠,٨٧٩</u>	<u>١٣٩,٦٧٦,٣٤٩</u>		إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالى
صبحى حسين منصور

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمع
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ

٣١ مارس ٢٠٢١م	٣١ مارس ٢٠٢٢م	ايضاح رقم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٢,٤٦٦,١٦٤	٢,٨٦٦,٢٣٩		عائد مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة
(١,٢١٤,٠٧٧)	(١,٥٨٠,٦٥٤)		تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
٦١٦,٤٣٣	٧٦٩,٢٣٠		المبيعات
(٥٢١,٨٠٤)	(٥٦٨,٨١٥)		تكلفة المبيعات
١,٣٤٦,٧١٦	١,٤٨٦,٠٠٠	(٦)	صافي الدخل من العائد والمبيعات
٥٣,١٤٥	٦٤,٠٩١	(٧)	إيرادات الأتعاب والعمولات
-	١,٠٩٣	(٨)	توزيعات الأرباح
١٣,٧٢٧	٧٦,٧٨٣	(٩)	صافي دخل المتاجرة
٩,٦١١	٣٧,٤٠٤	(١٠)	ارباح الاستثمارات المالية
(١٠٥,٢١٦)	(٢٠١,٣٣٩)	(١٠)	(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار
(٢٩٤,٨٧٥)	(٤٥٥,٢٦٥)	(١١)	مصروفات إدارية
(٣٥,٠٠٠)	(٣٧,٥٠٠)		الزكاة المستحقة شرعا
٣٦,٩٤٣	٧٣٩,١١٦	(١٢)	إيرادات تشغيل أخرى
١,٠٢٥,٠٥١	١,٧١٠,٣٨٣		الربح قبل ضرائب الدخل
(٤١٩,٣٦٧)	(٣٩٩,٧٨٦)	(١٣)	ضرائب الدخل
٦٠٥,٦٨٤	١,٣١٠,٥٩٧		صافي أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة
(٢٧,١٤٦)	(٢٠,٧٩٥)		الحقوق غير المسيطرة
٥٧٨,٥٣٨	١,٢٨٩,٨٠٢		صافي أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة
١,٠٧١	٢,٠٤١	(١٤)	نصيب السهم في الربح (جنيهه)

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالي
صبحي حسين منصور

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ

٣١ مارس ٢٠٢١م	٣١ مارس ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٥٧٨,٥٣٨	١,٢٨٩,٨٠٢	صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل
		<u>بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>
(٨٤,٢٨٧)	١٤٠,٠٧١	صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
		<u>بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>
(٧٤,٧٨٦)	(١٢٦,٤٩٠)	صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(٢,١٣١)	(٢٦٥)	الخسائر الأتتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(١٦١,٢٠٤)	١٣,٣١٦	اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر للفترة
٤١٧,٣٣٤	١,٣٠٣,١١٨	اجمالي الدخل الشامل للفترة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
 قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة
 عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ

الإيضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	صافي الأرباح المحققة و صافي أرباح الفترة	أسهم الخزينة	إجمالي حقوق الملكية	الحقوق غير المسيطرة	الإجمالي
رقم	بملايين جنيه مصري	بملايين جنيه مصري	بملايين جنيه مصري	بملايين جنيه مصري	بملايين جنيه مصري	بملايين جنيه مصري	بملايين جنيه مصري
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢ م	٥,٦٧٧,٥٠٩	٣,٧٠٩,٩١٢	٨,٥١٢,٣٩٤	(٩,٨٩٢)	١٧,٨٨٩,٩٢٣	٢٤٢,٧٢٨	١٨,١٣٢,٦٥١
صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	١٣,٣١٦	٣,٩٤٩	-	١٧,٢٦٥	-	١٧,٢٦٥
توزيعات أرباح المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	-	(١,٠٥٩,٣٤٠)	-	(١,٠٥٩,٣٤٠)	(١٧,٧٤٤)	(١,٠٧٧,٠٨٤)
صافي أرباح الفترة	-	٢٦٨,٢٩٠	(٢٢٨,٢٩٠)	-	-	-	-
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م	٥,٦٧٧,٥٠٩	٣,٩٩١,٥١٨	٨,٤٧٨,٥١٥	(٩,٨٩٢)	١٨,١٣٧,٦٥٠	٢٤٥,٧٧٩	١٨,٣٨٣,٤٢٩
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢١ م	٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٣٦٦,٥٣٢	٧,٤١٩,٥٢٢	(٩,٨٩٢)	١٤,٨٦٣,٠٢٧	٤٣٢,٤٠٨	١٥,٢٩٥,٤٣٥
صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	(١٦١,٢٠٤)	-	-	(١٦١,٢٠٤)	-	(١٦١,٢٠٤)
توزيعات أرباح تمويكات عن شركات تابعة المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	-	(١٧٩,٩٤٠)	-	(١٧٩,٩٤٠)	(٣١٨)	(١٨٠,٢٥٨)
المحول إلى احتياطي رأسمالي	-	-	٧,٤٦٠	-	٧,٤٦٠	(٢٦,٠٢٢)	(١٨,٥٦٢)
صافي أرباح الفترة	-	٢,٥٥٠	(٢٠٥,٥٧١)	-	-	-	-
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢١ م	٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٤١٣,٤٤٩	٧,٢١٧,٤٥٩	(٩,٨٩٢)	١٥,١٠٧,٨٨١	٤٣٣,٢١٤	١٥,٥٤١,٠٩٥
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢١ م	-	-	٥٧٨,٥٣٨	-	٥٧٨,٥٣٨	٢٧,١٤٦	٦٠٥,٦٨٤

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ

٣١ مارس ٢٠٢١ بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢ بالآلاف جنيه مصري	إيضاح رقم
١,٠٢٥,٠٥١	١,٧١٠,٣٨٣	
٣٠,٥٢٦	٤٥,٣٨١	
٦٩,٤٤٠	١٦٦,٧٧٩	
(٤٠)	٣٥٦	(٢٨)
(١١,٧٤٨)	٤,٠٨٣	(٢٨)
(٩,٦١١)	(٣٧,٤٠٤)	(٥/٢٠)
(٤٢٥)	(٢,٥٣٩)	
-	(١,٠٩٣)	(٨)
١,١٠٣,١٩٣	١,٨٨٥,٩٤٦	
(٢٠٨,٥٣٥)	(٤٨٧,٣٧٨)	(١٦)
(٤٨٢,٨٢١)	١,٧٥٢,٠٨٧	(ج/٢٠)
(٤,٦٦٦)	(٨٤,٤٥٦)	(ب/٢٠)
(٥,٠٤٨)	(٢٤,٠٤٤)	(١٧)
٥,٩٩٦	(١٠٢,٥٣٣)	(١٨)
(٩٤٧,٦٧٨)	(٧٠٥,٥٣٢)	(١٩)
-	(٦٣,٤٩٧)	
(١٧٨,٧٥٦)	(٥٧١,٩٤١)	(٢١)
٣١٩,٥٦٢	(٤٩٢,٦٤١)	(٢٥)
٢١,٩٢٩	-	
٢١,٨٧٦	(١٠,٦٧١)	
٣,٢١١,٨٢٦	٦,٠١٣,٢٤٦	(٢٦)
(٣٥٩,٠٨٧)	(٣٧٦,٥٣٧)	
(١,٧١٥)	١٨٦,٥٧٦	(٢٧)
٢,٤٩٦,٠٧٦	٦,٩١٨,٦٢٥	
(٥٥,٦٩٧)	(٢٢٢,٨٩٠)	(٢٣, ٢٢)
٢,٣٢٤	٢,٥٣٩	(١٢)
-	١,٠٩٣	(٨)
(٧١,٦٢٦)	(٢٦٨,٠٠١)	
(٦,٤٣٣)	-	
(١,٩٥٣,٣٥٣)	(٢,٥٧٠,٥٨٦)	
(٢,٠٨٤,٧٨٥)	(٢,٨٥٧,٨٤٥)	
٣٠,٦٤٤	٦٢,٥٥١	
(١٨٠,٤٧٤)	(٥٩٥,٦٤٣)	
٨٠٦	٣,٠٥١	
(١٤٩,٠٢٤)	(٥٣٠,٠٤١)	
٢٦٢,٢٦٧	٣,٥٣٠,٧٣٩	
١٦,٨٨٥,٩٩٠	٢٠,٤٦٧,٢٧٤	
١٧,١٤٨,٢٥٧	٢٣,٩٩٨,٠١٣	(٣١)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل		
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :		
إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة		
اضمحلال الأصول		
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية		
عبء (رد) مخصصات أخرى		
(أرباح) استثمارات مالية		
(أرباح) بيع أصول ثابتة		
توزيعات أرباح		
أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		
صافي التغيير في الأصول والالتزامات المتداولة		
ودائع لدى البنوك		
أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور		
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
المخزون		
عملاء وأوراق قبض		
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء *		
أصول ضريبية مؤجلة		
أصول أخرى		
أرصدة مستحقة للبنوك		
التزامات ضريبية مؤجلة		
موردون وأوراق دفع		
أوعية إيداعية وشهادات ادخار		
ضرائب دخل مسددة		
التزامات أخرى		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(مدفوعات في) شراء أصول ثابتة و غير ملموسة		
متحصلات من إستيعادات أصول ثابتة		
توزيعات أرباح محققة		
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر *		
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة		
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)		
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
متحصلات من قروض طويلة الأجل		
توزيعات الأرباح المدفوعة *		
التغير في الحقوق غير المسيطرة		
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل (٣)		
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		
رصيد النقدية وما في حكمها - بداية الفترة		
رصيد النقدية وما في حكمها - نهاية الفترة		

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة (تابع)
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٨,٩٨٦,٠٣١	١٠,٢٢٩,٦٧٠	(١٥)	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
١٤,٢٩٩,٩١٦	١٩,٥٥٥,٠٠٧	(١٦)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣٧,٥٠١,١٣٦	٣٣,٩٠٠,٦٠٥	(٢٠)	أرصدة لدى البنوك
(٧,٩٢١,٣٥٠)	(٨,٨٤٢,٣٢٠)	(١٥)	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
(٣٥,٧١٧,٤٧٦)	(٣٠,٨٤٤,٩٤٩)	(٢٠)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
١٧,١٤٨,٢٥٧	٢٣,٩٩٨,٠١٣	(٣١)	أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
			الإجمالي

معلومات غير نقدية تتمثل فيما يلي :

- * لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي:
- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٢٠,٥٣٠ ألف جنيه مصري بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٢٦,٣٥٢ ألف جنيه مصري للعملاء.
 - لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر فروق التقييم والتي أدرجت ببند احتياطي القيمة العادلة بمبلغ ١٣,٣١٦ ألف جنيه مصري كما تم إضافة مبلغ ٣٧,٤٠٤ ألف جنيه مصري تمثل أرباح بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة.
 - لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنات توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٨ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة .
تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .
اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية المجمعة في جلسته بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠٢٢م .

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

حصة المجموعة	
٩٩,٩٩٤ %	فيصل للاستثمارات المالية
٩٩,٩٠ %	فيصل لتداول الاوراق المالية
٨٣,٢٢ %	صرافة بنك فيصل
٨٥,١٤ %	الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية
٨٤,٤٧ %	القاهرة لصناعة الكرتون " كوبيك "
٦٩,٠٠ %	الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية
٦٧,٩٨ %	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فونيكو"
٦٥,٠٠ %	الطاقة للصناعات الالكترونية
٩٩,٩٩٩ %	الفيصل للاستثمارات والتسويق العقاري

ب - الشركات الشقيقة :

٤٨,٥٧ %	الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية
٤٠,٠٠ %	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
٤٠,٠٠ %	أشجار سيدي للتنمية والتطوير
٢٥,٠٠ %	العربية للوساطة في التأمين
٣٢,٧٥ %	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
٢٤,٣٠ %	مستشفى مصر الدولي
٢٥,٥١ %	أرضك للتنمية والاستثمار العقاري

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع عقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

التجميع

١/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة على السيطرة المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

٢ / ١ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة على انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

٣/١ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أي شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

٣ - التغييرات في السياسات المحاسبية

تقييم نموذج العمل:

- يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية. يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات الائتمان وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكافؤ المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زياده جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعه الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداة الماليه.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.
طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS9 ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار .

- الشركات التابعة / الشقيقة

هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً اشملاً للمركز المالي المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركائه التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافي أصول شركائه الشقيقة .

١ / الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

٢ / الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت .
يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقنتاة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.
ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

٤ - المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة العرض للبنك ، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ (الدولار = ١٨,٢٦٤٣ جم في نهاية مارس ٢٠٢٢ م والدولار = ١٥,٧١٦٧ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ م) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الأخرى بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى) .
تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

٥ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء) ، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثمارات عند الاعتراف الأولي .

١/٥ الأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٥ مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
 - الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى عند الاعتراف الأولي بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

٣/٥ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٥ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترجمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعطن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخضومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة

المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت نظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترية للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعته من الانشطة مصممه لاستخراج مخرجات محدد
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - انشطة - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخضومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .

* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " . ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " . وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " . ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " . وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمراجحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الأسمى حيث أن الفروق بين طريقة العائد الأسمى و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين . ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الأصول الماليه التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح ادناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

- يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:
- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
 - اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاول ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
 - في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
 - يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاول بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.

- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.

- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.

- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.

- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل

- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .

- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل

- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر و وجود مستحقات تساوي او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقى بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقى من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبه / المهمشه،

الانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم .

- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- الأصول غير الملموسة

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها فى الزيادة فى تكافة جميع الاعمال عن حصة البنك فى القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التى تفى بشروط الاعتراف وذلك فى تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر.

٢- برامج الحساب الألي

يتم الاعتراف بالمصرفيات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الألي كمصرفوف فى قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصرفيات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصرفيات المباشرة تكلفة العاملين فى فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصرفيات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصرفيات التى تؤدي الى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الألي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الألي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكاتب وخزائن	١٠ سنوات
آلات كتابة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية . وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

- الإيجارات

تعتبر كافة عقود للإيجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود إيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلي :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

بنك فيصل الإسلامي المصرى (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٢م

- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثيره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

- مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشأة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة .
وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجباري أو إختياري ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملون بتقديم خدمة تعطيهم الحق في تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .
ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات الماليه بأرقام المقارنه لتتنسق مع اسلوب العرض بالقوائم الماليه المجمعة للفترة الحاليه محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مره ولا يتم اعاده قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م .

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملازم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
 - ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
 - ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.
- وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

- أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية . وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إخلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركيز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.
- ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
- ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.
- د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .
- هـ - خطر السيولة :يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:
- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعال وقوي ويعمل بالقسم فريق عمل متنوع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

تقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديدا مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .

تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيرا يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .

* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .

* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/١) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك	التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة	
٢	المتابعة العادية	
٣	المتابعة الخاصة	
٤	ديون غير منتظمة	

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية والنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق بينود المناجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الأجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

- * الرهن العقاري .
- * رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- * رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظه من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى . وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف آخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالي في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (١/٢٨) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

القيمة الدفترية بالآلاف جنيه مصري	طبيعة الأصل
٢١,٠٨١	بيع عدد ٨ فيلا
(٥٥١)	استرداد عدد ١ فيلا
<u>٢٠,٥٣٠</u>	<u>الإجمالي</u>

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف و الاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

(بالآلاف جنيه مصري)

٣١ مارس ٢٠٢٢م

الإجمالي	دول أخرى	دول الخليج العربي	أوروبا	جمهورية مصر العربية	
١٢,٣٠١,٢٥١	-	-	-	١٢,٣٠١,٢٥١	مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء: استثمارات مالية :
٢٨,٣٠٦,٨٢٣	٩٥٧,١٢٨	٨٩٧,٠٣٦	٥٥٣,٢٣٤	٢٥,٨٩٩,٤٢٥	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٥٤٠,٧٠٣	-	١٠٤,٩٢٠	٢٧٨,٢٩٣	١٥٧,٤٩٠	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٦٠,٢٩٢,٦٤٥	١٤٥,٨٥٨	١,٧٢٢,٨٥٥	-	٥٨,٤٢٣,٩٣٢	- بالتكلفة المستهلكة
٤,٢٣٧,١٧٣	-	٨٦,١١١	-	٤,١٥١,٠٦٢	أصول أخرى
<u>١٠٥,٦٧٨,٥٩٥</u>	<u>١,١٠٢,٩٨٦</u>	<u>٢,٨١٠,٩٢٢</u>	<u>٨٣١,٥٢٧</u>	<u>١٠٠,٩٣٣,١٦٠</u>	الإجمالي في نهاية الفترة الحالية
<u>١٠٠,٧٢٥,٨٣٧</u>	<u>٩٤١,٩٥٢</u>	<u>٢,٧٣٦,٤٤٠</u>	<u>٧٢٢,٩١٦</u>	<u>٩٦,٣٢٤,٥٢٩</u>	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف و الاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

٣١ مارس ٢٠٢٢ م (بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الجملة وتجارة التجزئة	نشاط عقاري	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	
١٢,٣٠١,٢٥١	١,٦٥٦,٤٠٢	٣٣٦,٥٨٩	-	٧٣٤,٩٦٢	١,٦١٤,٣٦٣	٥,٥٦٦,٧٦٥	٢,٣٩٢,١٧٠	مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء: استثمارات مالية :
٢٨,٣٠٦,٨٢٢	-	٢,٧٤٣,٢١٧	٢٣,٣٥٩,٣٢٦	٣٥٣,٩٥٠	١,٢٠٢,٤١٤	٣٧,٣٠٥	٦١٠,٦١١	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٥٤٠,٧٠٣	-	٢٦٢,٤١٠	-	-	٢٧٨,٢٩٣	-	-	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٦٠,٢٩٢,٦٤٥	-	-	٥٩,٩٢٧,٥٠٦	-	-	-	٣٦٥,١٣٩	- بالتكلفة المستهلكة
٤,٢٣٧,١٧٣	-	-	-	-	١,٣٣٠,٩١٣	-	٢,٩٠٦,٢٦٠	أصول أخرى
١٠٥,٦٧٨,٥٩٥	١,٦٥٦,٤٠٢	٣,٣٤٢,٢١٦	٨٣,٢٨٦,٨٣٢	١,٠٨٨,٩١٢	٤,٤٢٥,٩٨٣	٥,٦٠٤,٠٧٠	٦,٢٧٤,١٨٠	الإجمالي في نهاية الفترة الحالية
١٠٠,٧٢٥,٨٣٧	١,٤٨٤,٠٨٢	١,٩١٣,٩٢٥	٧٩,٨٦٦,١٠٤	٦٨٣,٢٠٨	٥,٣٣٠,٧٢٩	٥,٨٥٩,٦٤٤	٥,٥٨٨,١٤٥	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

الأصول المالية	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦,١٩٢,١٠٩	٣,٨٥٤,٢١٢	٩٣,٩٦٨	١٦,٦٥٧	٧٢,٧٢٤	١٠,٢٢٩,٦٧٠
أرصدة لدى البنوك	٥,٦٣٥,٩٩٥	١٢,١٦١,٦٤٠	٣٨٨,٣١٩	١٥٦,٦٧٠	١,٢١٢,٣٨٤	١٩,٥٥٥,٠٠٧
مشاركات و مزايا ومضاربات مع العملاء	١٠,٧٠١,٣٣٢	١,٥٤٨,١٢٧	٥١,٧٩٢	-	-	١٢,٣٠١,٢٥١
استثمارات مالية:						
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٤,٢٢٦,٩١١	٣,٣٢٢,٣١٧	٧٥٧,٥٩٥	-	-	٢٨,٣٠٦,٨٢٣
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٥٧,٤٩٠	٢٧٨,٢٩٣	-	-	١٠٤,٩٢٠	٥٤٠,٧٠٣
بالتكلفة المستهلكة	٤١,٥٥٩,٢٠٨	١٨,٧٣٣,٤٣٧	-	-	-	٦٠,٢٩٢,٦٤٥
أصول مالية أخرى	٣,٨٢٣,٣٩٨	٤٣٦,٤٤٦	(١,٤٥٣)	١,٢٣٧	(٢٢,٤٥٥)	٤,٢٣٧,١٧٣
إجمالي الأصول المالية	٩٢,٢٩٦,٤٤٢	٤٠,٣٣٤,٤٧٢	١,٢٩٠,٢٢١	١٧٤,٥٦٤	١,٣٦٧,٥٧٣	١٣٥,٤٦٣,٢٧٢

الالتزامات المالية	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
أرصدة مستحقة للبنوك	٣٨١,٢٩٨	١٧٦,٧٩٠	٣٤٧	٥	-	٥٥٨,٤٤٠
الأوعية الادخارية	٨١,٥٢٢,١٤٨	٣١,٢٨٨,٤٠٥	١,١١٨,٢٢٠	١٧٦,٠٢٣	١,٣٤٢,٤٥٤	١١٥,٤٤٧,٢٥٠
التزامات مالية أخرى	٣,٦٢٢,٩٦٦	٣٨٩,٩٤٧	٣,٧٠٤	(١,٠٣٧)	٢٦	٤,٠١٥,٦٠٦
إجمالي الالتزامات المالية	٨٥,٥٢٦,٤١٢	٣١,٨٥٥,١٤٢	١,١٢٢,٢٧١	١٧٤,٩٩١	١,٣٤٢,٤٨٠	١٢٠,٠٢١,٢٩٦
صافي المركز المالي	٦,٧٧٠,٠٣٠	٨,٤٧٩,٣٣٠	١٦٧,٩٥٠	(٤٢٧)	٢٥,٠٩٣	١٥,٤٤١,٩٧٦
ارتباطات متعلقة بالتوظيف في نهاية سنة المقارنة	٣٨٧,٣٠٥	١,٣٨٦,٩٩٧	١٧,٠٨٩	-	١,١٥٤	١,٧٩٢,٥٤٥
اجمالي الأصول المالية	٩٢,٣٢٠,٣٠٦	٣٤,٥٦٧,٦٩٣	١,٠٠٢,٢٢٠	١٤٤,٦٦٢	١,١٤٣,٧٦٧	١٢٩,١٧٨,٦٤٨
اجمالي الالتزامات المالية	٨٤,٨٨٤,٤٢٧	٢٦,٧١٢,٠٦١	٩٥٦,٩٦١	١٤٨,٠٣٦	١,١٥٢,٩١٤	١١٣,٨٥٤,٣٩٩
صافي المركز المالي	٧,٤٣٥,٨٧٩	٧,٨٥٥,٦٣٢	٤٥,٢٥٩	(٣,٣٧٤)	(٩,١٤٧)	١٥,٣٢٤,٢٤٩

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك .

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشؤون المالية بالبنك ما يلي :

- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- * إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشؤون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجل .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظروف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة. وسعيًا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقاً للإطار الرقابي.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وأجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المنصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي (كما في حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

- ادارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى الا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر الفائدة
يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة للإدارة المالية بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقرها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)
- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.

- مراجعة الاقتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
استعراض مخاطر وفجوات أسعار الفائدة وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).

- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات - إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.

- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فرق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببند قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الاسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

- تمويلات وتسهيلات للعملاء

تظهر القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتوار يخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحفوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية " .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

ويتكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشرحتين التاليتين طبقاً لبازل II :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع - بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسي للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧ .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الأتتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ ٪ من إجمالي المخاطر الأتتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرحجة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ ٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ ٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية وصيد المخصصات في المرحلة الأولى .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ ٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة المالية الحالية :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
<u>الف جنيه مصري</u>	<u>الف جنيه مصري</u>	
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي و الإضافي):
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	رأس المال المصدر والمدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	أسهم خزينة (-)
١,٦٧١,٤١٧	١,٩٣٩,٧٠٧	الاحتياطيات
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	احتياطي مخاطر العام
٥,٠٤٣,٦٤٢	٦,٤٩٢,٤٩٠	الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)
١,٢٣٦,٠٩٢	٩٨٠,٧٣٩	الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية
٧٨٦	٨١٦	حقوق الأقلية
(٤٣٩,٢٩٢)	(٦٠٩,٧٦٥)	إجمالي الاستيعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
١,٨٠٣,٩٤١	١,٨١٧,٢٥٧	اجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
١٥,١٣٣,٣٥٦	١٦,٤٣٨,٠١٤	اجمالي رأس المال الأساسي و الإضافي
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند):
٧٨٤,٥٧٠	٦٧٤,٢٠٨	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والثيقة
٣٤١,٤٢١	١٨٧,٦٠٥	رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى
١,١٢٥,٩٩١	٨٦١,٨١٣	اجمالي رأس المال المساند
١٦,٢٥٩,٣٤٧	١٧,٢٩٩,٨٢٧	إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستيعادات (اجمالي رأس المال)
		الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر:
٥٠,٤٩٠,٦١٣	٥١,٣٥٥,٥٦٩	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل
% ٣٢,٢٠	% ٣٣,٦٩	إجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى للنسبة (٣%) على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي :

كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ م وحتى عام ٢٠١٧ م ، كنسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨ م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوة بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستيعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك".

النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستيعادات) الى إجمالي تعرضات البنك عن (٣%) .

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
<u>الف جنيه مصري</u>	<u>الف جنيه مصري</u>	
		أولاً : بسط النسبة
١٥,١٣٣,٣٥٦	١٦,٤٣٨,٠١٣	الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستيعادات
		ثانياً : مقام النسبة
١٣٠,٩٣٩,٩١٩	١٣٦,٩٦٤,٠٥٧	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
٣,٣٠٧,٢٧٣	٤,٣٣٦,٠٣٥	التعرضات خارج الميزانية
١٣٤,٢٤٧,١٩٢	١٤١,٣٠٠,٠٩٢	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
% ١١,٢٧	% ١١,٦٣	نسبة الرافعة المالية %

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٦ - صافي الدخل من العائد والمبيعات

٣١ مارس ٢٠٢١ بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢ بالألف جنيه مصري	
		عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:
١٢,١٧٠	٥٧,٩٣٨	البنك المركزي المصري
٧٢,٦٩٠	٩٩,٥٢٧	البنوك الأخرى
٢٩٣,٦٠٩	٣٦٩,٦٢٧	العملاء
٣٧٨,٤٦٩	٥٢٧,٠٩٢	المجموع
٢,٠٧٣,٣٠٤	٢,٣٢٤,٢٢٧	عائد أدوات دين حكومي
١٤,٣٩١	١٤,٩٢٠	عائد استثمارات في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقائمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
٢,٤٦٦,١٦٤	٢,٨٦٦,٢٣٩	إجمالي عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة
٦١٦,٤٣٣	٧٦٩,٢٣٠	المبيعات
٣,٠٨٢,٥٩٧	٣,٦٣٥,٤٦٩	إجمالي عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات
		تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات: ودائع وحسابات جارية:
(١٨,٦٠٧)	(١٣,٠٧٣)	البنوك
(١,١٩٥,٤٧٠)	(١,٥٦٧,٥٨١)	العملاء
(١,٢١٤,٠٧٧)	(١,٥٨٠,٦٥٤)	إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
(٥٢١,٨٠٤)	(٥٦٨,٨١٥)	تكلفة المبيعات
(١,٧٣٥,٨٨١)	(٢,١٤٩,٤٦٩)	إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات
١,٣٤٦,٧١٦	١,٤٨٦,٠٠٠	الصافي الدخل من العائد والمبيعات

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣١ مارس ٢٠٢١ بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢ بالألف جنيه مصري	
٥,٦٩٥	٧,٣٣٣	الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
٤,٠٨٨	٢,٣٠٣	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٣,٦١٦	٤,٢٤١	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٣٩,٧٤٦	٥٠,٢١٤	أتعاب أخرى
٥٣,١٤٥	٦٤,٠٩١	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٨ - توزيعات الأرباح

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
-	٩٢٢	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
-	١٣٠	بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر
-	-	شركات شقيقة
-	٤١	صناديق الاستثمار
-	١,٠٩٣	الأجمالي

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٩,٣٩٣	١٠,٤٧٢	عمليات النقد الأجنبي
٢,٦٤٤	٥٥,٧٣٣	أرباح التعامل فى العملات الأجنبية
١,٦٩٠	١٠,٥٧٨	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية
١٣,٧٢٧	٧٦,٧٨٣	بغرض المتاجرة
		أرباح ادوات حقوق الملكية
		الأجمالي

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٣٨٩	٣١٣	نقدية وارصدة لدى البنك المركزى
(٢)	٢٦٧	ارصدة لدى البنوك
٢,١٣١	٢٦٥	ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٨,٧٤٣	(٢,٢١٣)	ادوات دين بالتكلفة المستهلكة
(١١٦,٤٧٧)	(١٩٩,٩٧١)	مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء
(١٠٥,٢١٦)	(٢٠١,٣٣٩)	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

١١ - مصروفات إدارية

٣١ مارس ٢٠٢١ بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢ بالآلاف جنيه مصري	تكلفة العاملين أجور ومرتبات تأمينات اجتماعية تكلفة المعاشات تكلفة نظم الاشتراكات المحددة مصروفات إدارية أخرى الأجمالي
(١٠٥,٦٤٩)	(٢٣٠,٣٣٤)	
(٦,٤١٧)	(٧,٠٢١)	
(٣,٦٢٥)	(٥,٣٨٦)	
(١١٥,٦٩١)	(٢٤٢,٧٤١)	
(١٧٩,١٨٤)	(٢١٢,٥٢٤)	
(٢٩٤,٨٧٥)	(٤٥٥,٢٦٥)	

وفيما يلي تحليل لمكونات بند مصروفات إدارية أخرى :

٣١ مارس ٢٠٢١ بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢ بالآلاف جنيه مصري	إهلاك إداري واستهلاك مزايا للعاملين اشتراكات ورسوم صيانة وتأمين مصروفات بريد وسويفت أدوات كتابية ومطبوعات دعاية وإعلان استقبال وضيافة بدلات سفر وانتقال مياه وكهرباء وتليفونات إيجار مقار الصراف الآلي وتشغيله مصروفات الدمغة مصاريق قضائية وتكاليف الحراسة خدمات اجتماعية مساهمة تكافلية متنوعة الأجمالي
٣٠,٥٢٦	٤٥,٣٨١	
٢٤,٠٤٤	٢٢,٢٠٧	
٤٤,٨٣٨	٤٣,١٦٥	
٦,٣٦٠	٧,٥٢٦	
٣,٤٦٨	٦,٧٥٧	
٢,٥٥٧	٣,١٥٠	
١,٧١٧	١,٩٨٢	
٢,٤٧٣	٢,٦٩٤	
٣,١٦٤	٣,٦٨٧	
٣,٦١٨	٣,٢٣٠	
٢٨,٥٨٣	٣٨,٦٦٢	
٥,٦٧٢	٦,٠٠٦	
٢٧٤	٣٣٢	
٦٢١	٧٢٨	
٧,٦٧٤	٩,٤٤٥	
١٣,٥٩٥	١٧,٥٧٢	
١٧٩,١٨٤	٢١٢,٥٢٤	

١٢ - إيرادات تشغيل أخرى

٣١ مارس ٢٠٢١ بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢ بالآلاف جنيه مصري	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أرباح بيع ممتلكات ومعدات (مصروف) إيجار تشغيلي أخرى (عبء) رد مخصصات أخرى الأجمالي
٢,٨١٣	٦٩٧,٨٥٣	
٤٢٥	٢,٥٣٩	
(٩٢٦)	(٤٤٥)	
٢٣,٢١٩	٤٣,٢٥٢	
١١,٤١٢	(٤,٠٨٣)	
٣٦,٩٤٣	٧٣٩,١١٦	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

١٣ - (مصروفات) ضرائب الدخل

٣١ مارس ٢٠٢١ بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢ بالآلاف جنيه مصري	
(٤١٩,٣٦٧)	(٣٩٩,٧٨٦)	ضرائب الدخل الحالية
(٣٨٠,٤٧٢)	(٤٣٢,٥٨٨)	وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الأتي:
(١٥,٤٢٠)	(٣٢,٩٧٣)	ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠% *
(٢٣,٤٧٥)	٦٥,٧٧٥	ضرائب دخل جارية
(٤١٩,٣٦٧)	(٣٩٩,٧٨٦)	إيرادات (مصروفات) ضريبية مؤجلة
		الإجمالي

* تمثل ضرائب على إيرادات أذون الخزانة وسندات الخزانة بضمان الحكومة المصرية بالعملة المحلية .

وفيما يلي الموقف الضريبي :

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين و سداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ : تمت المحاسبة و الاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين ، و جاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائيا عن العام .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٠ : تم تقديم الاقرار الضريبي و سداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه .
- بالنسبة لعام ٢٠٢١ ، يتم حاليا اعداد الاقرار الضريبي وسيتم تقديمه في المواعيد المحددة قانونا .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين و تم اجراء التسوية النهائية و سداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٩ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢٠/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٢/٠٣/٣١ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين و تم اجراء التسوية النهائية و سداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/٠١/٠١ وحتى ٢٠٢٢/٠٣/٣١ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده و سداد الضريبة المستحقة من واقعه ، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢١ م ، وذلك وفقاً للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

١٤ - نصيب السهم في الربح (جنيه)

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٥٧٨,٥٣٨	١,٢٨٩,٨٠٢	صافي أرباح الفترة
(٣٢,٥٠٠)	(٤٥,٠٠٠)	حصة العاملين
(٣,٧٥٠)	(٤,٧٥٠)	مكافأة مجلس الإدارة
٥٤٢,٢٨٨	١,٢٤٠,٠٥٢	
٥٠٦,٢٢٦	٦٠٧,٤٧١	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
١,٠٧١	٢,٠٤١	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٢٨٩,٥٠٦	١,٣٨٧,٣٥٠	نقدية
٨,٣٥٧,٠١٢	٨,٨٤٤,٧٩٠	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٢,٠٧٠)	(٢,٤٧٠)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٩,٦٤٤,٤٤٨	١٠,٢٢٩,٦٧٠	الأجمالي
٦,٧٩٠,٥٩٧	٦,٨٩٥,١١٨	أرصدة بدون عائد
٢,٨٥٣,٨٥١	٣,٣٣٤,٥٥٢	أرصدة ذات عائد
٩,٦٤٤,٤٤٨	١٠,٢٢٩,٦٧٠	الأجمالي
٢,٨٥٣,٨٥١	٣,٣٣٤,٥٥٢	أرصدة متداولة
٦,٧٩٠,٥٩٧	٦,٨٩٥,١١٨	أرصدة غير متداولة
٩,٦٤٤,٤٤٨	١٠,٢٢٩,٦٧٠	الأجمالي

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٣٢٢,٦٦٣	٣٩٨,٠٤٨	حسابات جارية
١٨,٤٩٢,٤٢٧	١٩,١٧٢,٤١١	ودائع (مضاربات)
(٤,٠٦٥)	(١٢,٩٢٦)	يخصم : الإيرادات المقدمة
(٢,٦٦٢)	(٢,٥٢٦)	يخصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٨,٨٠٨,٣٦٣	١٩,٥٥٥,٠٠٧	الإجمالي
٣,٤٥٠,٠٠٠	١,٧٠٠,١٨٠	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
١٢,٨٦٢,١٤٣	١٤,٠٩٥,٩٣٢	بنوك محلية
٢,٤٩٦,٢٢٠	٣,٧٥٨,٨٩٥	بنوك خارجية
١٨,٨٠٨,٣٦٣	١٩,٥٥٥,٠٠٧	الإجمالي
١٣٦,٧٩٩	١٧٦,٦٠٠	أرصدة بدون عائد
١٨,٦٧١,٥٦٤	١٩,٣٧٨,٤٠٧	أرصدة ذات عائد
١٨,٨٠٨,٣٦٣	١٩,٥٥٥,٠٠٧	الإجمالي
١٨,٦٧٢,٨٢٣	١٩,٣٧٩,٦٦١	أرصدة متداولة
١٣٥,٥٤٠	١٧٥,٣٤٦	أرصدة غير متداولة
١٨,٨٠٨,٣٦٣	١٩,٥٥٥,٠٠٧	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

١٧ - مخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١٩٢,٣٦٤	١٤٧,٥٠٨	مخزون خامات
٢٧٨,٢٠٠	٢٨٠,٠٨٣	مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود
١٢٢,١٥٣	١٢٩,٢٧٦	مخزون انتاج تام
٣٧,٥٠٦	٦١,٩٧٩	مخزون عقارى
٢٥,٣٩٤	٦٠,٨١٥	اعتمادات مستندية
(٢,٧٨٨)	-	فروق تقييم مخزون
<u>٦٥٢,٨٢٩</u>	<u>٦٧٩,٦٦١</u>	الإجمالى

١٨ - عملاء وأوراق قبض بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٩١,٤٩٧	٣١٦,٩٥٦	عملاء
١٠٠,٢٩٧	٨٩,٨٥٧	أوراق قبض
٢٤٤,٣٤٨	٣٠٠,١٢٣	شيكات برسم تحصيل
٥٧,٧٤٣	٨٩,٤٨١	عملاء ضمان كمبيالات معززة
<u>٦٩٣,٨٨٥</u>	<u>٧٩٦,٤١٧</u>	
(٢٢,٢٧١)	(٢١,٩٦١)	يخصم :
<u>٦٧١,٦١٤</u>	<u>٧٧٤,٤٥٦</u>	مخصص إضمحلال العملاء
		الإجمالى

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٤٥١,١٩٩	٤٥٩,٥١٤	تجزئة
١٣٢,٣٦٨	٢١٢,٠٠٣	سيارات
٨٧١,٥٣٠	٩٤١,٢٥٣	سلع معمرة و اخرى
٢١١,١٥٩	٢١٠,٨٨٠	عقارية
<u>١,٦٦٦,٢٥٦</u>	<u>١,٨٢٣,٦٥٠</u>	موظفين
		اجمالى (١)
١٠,٧٢٤,٢٩٤	١١,٢١٥,٧٢١	مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
١,١٥٨,٤٩٣	١,١٥٣,٨٩٩	شركات كبيرة و متوسطة
٨٤,٨٢٩	٧٦,٢٩٠	شركات صغيرة
<u>١١,٩٦٧,٦١٦</u>	<u>١٢,٤٤٥,٩١٠</u>	شركات متناهية الصغر
١٣,٦٣٣,٨٧٢	١٤,٢٦٩,٥٦٠	اجمالى (٢)
(١,٠٤٩,٣٢٧)	(٩٨٩,٢٨٧)	اجمالى المشاركات و المضاربات و المرابحات للعملاء (٢+١)
(٨٠١,٧٤٥)	(٩٧٩,٠٢٢)	يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجتنبه
<u>١١,٧٨٢,٨٠٠</u>	<u>١٢,٣٠١,٢٥١</u>	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
		الإجمالى

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

مخصص خسائر الاضمحلال ECL

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً لأنواع :

٣١ مارس ٢٠٢٢		(بالآلاف جنيه مصري)	
افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالي	
٥٥,١٦٨	٧٤٦,٥٧٧	٨٠١,٧٤٥	الرصيد أول الفترة
٤,٣٣١	٢٣١,٨٢٨	٢٣٦,١٥٩	عبء الاضمحلال خلال الفترة
(٣,٧٢٥)	(٢١,٨٧٧)	(٢٥,٦٠٢)	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
(١٣,٠٦٧)	(٢٧,١٠٤)	(٤٠,١٧١)	مخصص انتفي الغرض منه
-	٦,٨٩١	٦,٨٩١	فروق تقييم
٤٢,٧٠٧	٩٣٦,٣١٥	٩٧٩,٠٢٢	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢١		(بالآلاف جنيه مصري)	
افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالي	
١٠٥,٩٥٧	٤٩٩,٩٨٤	٦٠٥,٩٤١	الرصيد أول السنة
٣,٢١٨	٦٣٣,٢٤٩	٦٣٦,٤٦٧	عبء الاضمحلال خلال السنة
(١٣,٩٠٤)	(٢٣,٧٠٩)	(٣٧,٦١٣)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٤٠,١٠٨)	(٣٦٢,٨١٤)	(٤٠٢,٩٢٢)	مخصص انتفي الغرض منه
٥	(١٣٣)	(١٢٨)	فروق تقييم
٥٥,١٦٨	٧٤٦,٥٧٧	٨٠١,٧٤٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٢٠ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١
بـالألف جنيه مصري

٣١ مارس ٢٠٢٢
بـالألف جنيه مصري

١/٢٠ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات دين - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أذون خزانة

أدوات دين أخرى

٢٢,٨٧٤,٠٦١

٢٢,٣٦٩,٨٧٠

١,٥٣١,٥٣٠

١,٥٢٢,٦٣١

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق استثمار :

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

٩٧٦,٧٧٣

٨٠٩,١٧٢

١,٧٦٩,٠٤٣

١,٩٥٨,٤٠٢

١,٤٠٤,٨٦٦

١,٦٤٦,٧٤٨

٢٨,٥٥٦,٢٧٣

٢٨,٣٠٦,٨٢٣

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)

٢/٢٠ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق استثمار :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

٢٠٧,٤٨٣

١٨٢,١٨٨

٢٤٨,٧٦٤

٣٥٨,٥١٥

٤٥٦,٢٤٧

٥٤٠,٧٠٣

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٢)

٣/٢٠ - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أذون الخزانة

عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء

عوائد لم تستحق بعد

مخصص خسائر الانتمانية المتوقعة

١٠,٢٩٥,٥٤٦

١١,٧٧٩,٠٩٥

(١٦٥,٥٦٩)

(٢٠٠,٥٨٩)

(٣٧,٥٩٧)

(٤٧,٧٧١)

١٠,٠٩٢,٣٨٠

١١,٥٣٠,٧٣٥

إجمالي (أ)

٤٦,٢٣٠,٧٦٤

٤٨,٨٠٤,٨٠٩

(٣٧,٢٢٦)

(٤٢,٨٩٩)

٤٦,١٩٣,٥٣٨

٤٨,٧٦١,٩١٠

٥٦,٢٨٥,٩١٨

٦٠,٢٩٢,٦٤٥

٨٥,٢٩٨,٤٣٨

٨٩,١٤٠,١٧١

- أدوات دين أخرى

- مخصص خسائر الانتمانية المتوقعة

إجمالي (ب)

إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)

إجمالي استثمارات مالية (١ + ٢ + ٣)

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

وفيما يلي تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٦١,٤٧١	٢,٨١٨,٧٠٨	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
١,٠٤٩,٩٩٧	٩,٧٥٤,٠٩١	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٥,٠١٨,٠١٦	٧,٠٦٧,٠١٣	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
١٨,٠٦٦,٢٧٩	٤,١٦٧,٣٢٢	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٤٣,٩٢٨)	(٤٣,٢١٤)	عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
(١,٤٧٧,٧٧٤)	(١,٣٩٤,٠٥٠)	عوائد لم تستحق بعد
٢٢,٨٧٤,٠٦١	٢٢,٣٦٩,٨٧٠	إجمالي

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١١٣,٧٥٠	٢٣٨,٩٢٥	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٤٩٦,٠٢٦	٢٨٧,٦٢٥	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٩,٦٨٥,٧٧٠	١١,٢٥٢,٥٤٥	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(١٦٥,٥٦٩)	(٢٠٠,٥٨٩)	عوائد لم تستحق بعد
(٣٧,٥٩٧)	(٤٧,٧٧١)	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
١٠,٠٩٢,٣٨٠	١١,٥٣٠,٧٣٥	إجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٢٠/ح - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
%٢٤,٣٠	٢٠٢,٢٠٧	١٣٨,٦٢٧	٦٠٦,٦٤٩	١٥٣,٣٨٣	٥٦٤,٤٧٣	مصر	مستشفى مصر الدولي
%٣٢,٧٥	٢٨٢,٣٩٦	١٦٩,٠٧٦	٢١١,٩٢٩	١١١,١٠٨	٦٥٨,١٥٤	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
%٤٠,٠٠	٥٣,٧٢٣	(٣٠,٠٨٧)	٧٣,١٧٤	١,٣٣٠,٩٧٤	١,١٦٤,٤٥٩	مصر	أشجار سيتي للتنمية والتطوير
%٢٥,٥١	١٨,٧١٤	(٤٣,٥٥٠)	٤,٥٢٦	٤,١٧٣,٩٧٣	٤,١٧٤,٢٨٦	مصر	ارضك
%٤٠,٠٠	٢٥٢	١١	٥٩٠	١٤٩	٧٨٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
%٤٨,٥٧	١,٦٠٧	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر	الجيزة للبوليات والصناعات الكيماوية
	<u>٥٥٨,٩٠٩</u>						الإجمالي

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
%٢٤,٣٠	١٧٨,٠٤١	١٣٨,٦٢٧	٦٠٦,٦٤٩	١٥٣,٣٨٣	٥٦٤,٤٧٣	مصر	مستشفى مصر الدولي
%٣٢,٧٥	٢٥٢,٨١٩	١٤٦,٦٦٨	١٧٧,٥٠٤	٣٩,٤٣٩	٥٤١,٩٢٨	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
%٤٠,٠٠	٧٠,١٩٨	(٣٠,٠٨٧)	٧٣,١٧٤	١,٣٣٠,٩٧٤	١,١٦٤,٤٥٩	مصر	أشجار سيتي للتنمية والتطوير
%٢٥,٥١	١٨,٧١٤	(٤٣,٥٥٠)	٤,٥٢٦	٤,١٧٣,٩٧٣	٤,١٧٤,٢٨٦	مصر	ارضك
%٤٠,٠٠	٢٤٩	١٣	٦٣٣	٢١٠	٨٣٥	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
%٤٨,٥٧	١,٥٤١	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر	الجيزة للبوليات والصناعات الكيماوية
	<u>٥٢١,٥٦٢</u>						الإجمالي

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٢٠/د- أرباح الاستثمارات المالية

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٣,١٧٩	٥٧
٦,٤٣٢	٣٧,٣٤٧
<u>٩,٦١١</u>	<u>٣٧,٤٠٤</u>

أرباح بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
أرباح استثمارات في شركات شقيقة
الإجمالي

٢١ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
١,٧١٦,٤٥١	١,٨٠٣,٣١٥
٥٢,٧٤٠	٧٨,٠٣٩
١٠٨,٦٤٠	١١٩,٦٩٦
١٤٨,٩٤٨	١٢٨,٤١٨
٣٨,٨٩٤	٣٧,٩٢٨
٥٠	٣٦
١,٠٦٥,٤٠٥	١,٠٧٦,٤٤٥
٤١٦,٢٦٠	٩١٣,٦٥٣
٩٧,٢١١	٧٩,٦٤٣
<u>٣,٦٤٤,٥٩٩</u>	<u>٤,٢٣٧,١٧٣</u>

الإيرادات المستحقة
المصروفات المقدمة
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *
التأمينات والعهد
القرض الحسن
مشروعات تحت التنفيذ **
أخرى
مسدد تحت حساب الضرائب
الإجمالي

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزي المصري بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م.

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٩٩٣,٢٩٢	١,٠٠٤,٣٢٧
٧١,٤٣٣	٧١,٤٤٠
٦٨٠	٦٧٨
<u>١,٠٦٥,٤٠٥</u>	<u>١,٠٧٦,٤٤٥</u>

فروع تحت التأسيس
شراء عدد ٢٢ وحدة بمشروع ارضك
أخرى
الإجمالي

٢٢ - أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٤٧,٦٩٥	٧٦,٥٠١
٦٨,٧٨٩	٢,٣٩٩
(٣٩,٩٨٣)	(١١,٥٣٦)
<u>٧٦,٥٠١</u>	<u>٦٧,٣٦٤</u>

رصيد اول الفترة
اضافات
استهلاك
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

٢٣ - أصول ثابتة

التكلفة	أراضي وإنشاءات ومراقق	تصنيفات أصول مستأجرة	الات ومعدات	أخرى	الإجمالي
	ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري
مجمع الإهلاك	١,٤٥٧,٣١٦	١٠,١٤٥	١,٠١٨,٢٣٧	٣٧٦,٣١٣	٢,٨٥٢,٠١١
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١	(٢٢٦,٢٢٥)	(٦,٠٥١)	(٦٢١,٨٩٤)	(١٧٧,٨٢٠)	(١,٠٣١,٩٩٠)
الرصيد في ٢٠٢١/١/١	١,٢٣١,٠٩١	٤,٠٩٤	٣٩٦,٣٤٣	١٩٨,٤٩٣	١,٨٢٠,٠٢١
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١/١	(٣,٩٢٠)	-	-	-	(٣,٩٢٠)
التسويات على التكلفة	٢٨٦,٥٤٠	١٦,١١٠	٥٩,٠١٠	٤٥,٩٧٣	٤٠٧,٦٣٣
إضافات	(١,٠٣٤)	٣٨٢	(٣٣٤)	(٢,٧٤٣)	(٣,٧٢٩)
استيعادات	(٢٠,٦٨٢)	(٢,١٥٥)	(٤٤,١٨٢)	(٦٢,٤٨٠)	(١٢٩,٤٩٩)
إهلاك السنة	١,٤٤٦	٤٦	-	٢,٧٢٧	٤,٢١٩
اهلاك مستبعد	-	-	٣٣٤	-	٣٣٤
تعديلات على مجمع الإهلاك	١,٤٩٣,٤٤١	١٨,٤٧٧	٤١١,١٧١	١٨١,٩٧٠	٢,١٠٥,٠٥٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١	١,٧٣٨,٩٠٢	٢٦,٦٣٧	١,٠٧٦,٩١٣	٤١٩,٥٤٣	٣,٢٦١,٩٩٥
مجمع الإهلاك	(٢٤٥,٤٦١)	(٨,١٦٠)	(٦٦٥,٧٤٢)	(٢٣٧,٥٧٣)	(١,١٥٦,٩٣٦)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١	١,٤٩٣,٤٤١	١٨,٤٧٧	٤١١,١٧١	١٨١,٩٧٠	٢,١٠٥,٠٥٩
الرصيد في ٢٠٢٢/١/١	١٢,٠٤٥	٢,٣٩٠	٤,٠٩٧	٢,٨٤٤	٢١,٣٧٦
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١/١	-	-	(١,٠١١)	(٢,٤٣١)	(٣,٤٤٢)
إضافات	(٦,١٣٣)	(٦٨٦)	(١١,٣٦٢)	(١٥,٦٢٨)	(٣٣,٨٠٩)
اهلاك الفترة	-	-	٨٦٧	١,٧٦٧	٢,٦٣٤
اهلاك مستبعد	(٤٧)	(٣٠)	-	-	(٧٧)
تعديلات على مجمع الإهلاك	١,٤٩٩,٣٠٦	٢٠,١٥١	٤٠٣,٧٦٢	١٦٨,٥٢٢	٢,٠٩١,٧٤١
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/٠٣/٣١	١,٧٥٠,٩٤٧	٢٩,٠٢٧	١,٠٧٩,٩٩٩	٤١٩,٩٥٦	٣,٢٧٩,٩٢٩
مجمع الإهلاك	(٢٥١,٦٤١)	(٨,٨٧٦)	(٦٧٦,٢٣٧)	(٢٥١,٤٣٤)	(١,١٨٨,١٨٨)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/٠٣/٣١	١,٤٩٩,٣٠٦	٢٠,١٥١	٤٠٣,٧٦٢	١٦٨,٥٢٢	٢,٠٩١,٧٤١

٢٤ - إستثمارات عقارية

التكلفة	الأراضي	المباني	الإجمالي
	ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري
مجمع الإهلاك	١٨,٤٠٠	٧,٠٠٠	٢٥,٤٠٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	-	(٧٩٣)	(٧٩٣)
الرصيد في ٢٠٢١/١/١	١٨,٤٠٠	٦,٢٠٧	٢٤,٦٠٧
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١/١	-	٢٠٠	٢٠٠
الإضافات	-	(١٤١)	(١٤١)
تكلفة الإهلاك	١٨,٤٠٠	٦,٢٦٦	٢٤,٦٦٦
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٨,٤٠٠	٧,٢٠٠	٢٥,٦٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٩٣٤)	(٩٣٤)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٨,٤٠٠	٦,٢٦٦	٢٤,٦٦٦
الرصيد في ٢٠٢٢/١/١	١٨,٤٠٠	٦,٢٦٦	٢٤,٦٦٦
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١/١	-	(٣٦)	(٣٦)
تكلفة الإهلاك	١٨,٤٠٠	٦,٢٣٠	٢٤,٦٣٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٢	١٨,٤٠٠	٧,٢٠٠	٢٥,٦٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٩٧٠)	(٩٧٠)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٢	١٨,٤٠٠	٦,٢٣٠	٢٤,٦٣٠

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات جارية
٦٠١,٠٨١	٥٥٨,٤٤٠	ودائع
٤٥٠,٠٠٠	-	الأجمالي
١,٠٥١,٠٨١	٥٥٨,٤٤٠	بنوك محلية
٩٦١,٤١٤	٥٠٤,١٦٦	بنوك خارجية
٨٩,٦٦٧	٥٤,٢٧٤	الأجمالي
١,٠٥١,٠٨١	٥٥٨,٤٤٠	أرصدة بدون عائد
٨٩,٦٦٧	٥٤,٢٧٤	أرصدة ذات عائد متغير
٤٥٠,٠٠٠	-	أرصدة ذات عائد ثابت
٥١١,٤١٤	٥٠٤,١٦٦	الأجمالي
١,٠٥١,٠٨١	٥٥٨,٤٤٠	

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات تحت الطلب
٨,٨٣٨,٦٥٩	٩,٤٩٥,٦٨٢	حسابات لأجل وبإخطار
٥٧,٥١٥,٩٣٨	٦٠,٧٣٧,٧٩٢	شهادات ادخار
٤٢,٨٤٧,٧٥٤	٤٤,٥٥١,٨٦٣	أخرى *
٢٣١,٦٥٣	٦٦١,٩١٣	الإجمالي
١٠٩,٤٣٤,٠٠٤	١١٥,٤٤٧,٢٥٠	حسابات مؤسسات
٢,٨١٣,٦٤١	٣,٤١٠,٠٩٥	حسابات أفراد
١٠٦,٦٢٠,٣٦٣	١١٢,٠٣٧,١٥٥	الإجمالي
١٠٩,٤٣٤,٠٠٤	١١٥,٤٤٧,٢٥٠	أرصدة بدون عائد
٩,٠٧٠,٣١٢	١٠,١٥٧,٥٩٦	أرصدة ذات عائد متغير
١٠٠,٣٦٣,٦٩٢	١٠٥,٢٨٩,٦٥٤	الإجمالي
١٠٩,٤٣٤,٠٠٤	١١٥,٤٤٧,٢٥٠	

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الادخار أرصدة قدرها ٢٥٠,٥٦٢ ألف جنيه مصري مقابل ٢١٠,٥١٩ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	عوائد مستحقة
٢,٧١٣,١٧٤	٢,٨٩١,٣٢٩	مصروفات مستحقة
١١,٩٤٥	٨,٥٩٦	الزكاة المستحقة شرعا
١٨٠,٣١٠	٣٧,٥٠٠	توزيعات مساهمين
٧٢,١٤٥	٥٣٥,٨٤٢	أرصدة دائنة متنوعة
٣٩١,٧٤٠	٥٤٢,٣٣٩	الإجمالي
٣,٣٦٩,٣١٤	٤,٠١٥,٦٠٦	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٢٨ - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٨٦,٠٦٣	١٢٣,٣٧٥	الرصيد في أول الفترة / السنة
٢,٤٨٩	-	تعديل رصيد أول الفترة/السنة
٨٨,٥٥٢	١٢٣,٣٧٥	رصيد بعد التعديل
(٣٠)	٣٥٦	فروق تقييم عملات أجنبية
(٥,٠٧٨)	(٥,٠٠٥)	المستخدم خلال الفترة / السنة
٧٠,٠٤٣	٧,٩٩١	المكون من المخصصات
(٣٠,١١٢)	(٣,٤٩٥)	مخصصات انتفى الغرض منها
١٢٣,٣٧٥	١٢٣,٢٢٢	الرصيد في آخر الفترة / السنة

٢٩ - رأس المال وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٢م بقيمة أسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

الإجمالي	اسهم خزينة	أسهم عادية	عدد الأسهم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٥,٦٦٧,٦١٧	(٩,٨٩٢)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	الرصيد في أول الفترة
٥,٦٦٧,٦١٧	(٩,٨٩٢)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	الرصيد في نهاية الفترة / السنة

٣٠ - الاحتياطات

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٨٥,٤٠١	٨٥,٤٠١	احتياطي المخاطر البنكية العام
١,٦٤٦,١٨٤	١,٩١٤,٤٧٤	احتياطي قانوني (عام)
٢٥,٢٣٣	٢٥,٢٣٣	احتياطي رأسمالي *
١,٨٠٣,٩٤١	١,٨١٧,٢٥٧	احتياطي القيمة العادلة
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	احتياطي المخاطر العام
٣,٧٠٩,٩١٢	٣,٩٩١,٥١٨	إجمالي

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

٣٠ / أ - احتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ مارس ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٨٧,٢٦٣	٨٥,٤٠١	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
(١,٨٦٢)	-	المحول الى / من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك
٨٥,٤٠١	٨٥,٤٠١	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

٣٠ / ب - احتياطي قانوني (عام)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ مارس ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٤٤٠,٦١٣	١,٦٤٦,١٨٤	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
٢٠٥,٥٧١	٢٦٨,٢٩٠	محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
١,٦٤٦,١٨٤	١,٩١٤,٤٧٤	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٣٠ / ج - احتياطي رأسمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري
٢٢,٦٨٣	٢٥,٢٣٣
٢,٥٥٠	-
<u>٢٥,٢٣٣</u>	<u>٢٥,٢٣٣</u>

الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي رأسمالي
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

٣٠ / د - احتياطي القيمة العادلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري
١,٦٦٦,٨٢٠	١,٨٠٣,٩٤١
٣٥,٨٣٤	١٣,٥٨١
(٢,٤٦٠)	(٢٦٥)
<u>١,٠٣,٧٤٧</u>	<u>-</u>
<u>١,٨٠٣,٩٤١</u>	<u>١,٨١٧,٢٥٧</u>

الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
التغير في القيمة العادلة
التغير في مخصص الخسائر الأتثمانية المتوقعة لأدوات الدين
خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(إيضاح ٢٠/د)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

* المحول للأرباح المحتجزة نتيجة إعادة تبويب احد الاصول لمحفظه استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

٣٠ / هـ - احتياطي المخاطر العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
<u>١٤٩,١٥٣</u>	<u>١٤٩,١٥٣</u>

الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

٣٠ / و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري
٧,٤١٩,٥٢٢	٨,٥١٢,٣٩٤
١٠,٨٣٦	٣,٩٤٩
(٢١١,٨٧٦)	(١,٠٥٩,٣٤٠)
١٢٥,٣٥٢	-
١,٨٦٢	-
(٢٠٥,٥٧١)	(٢٦٨,٢٩٠)
(٢,٥٥٠)	-
(١,٥٩٠,٦٤٤)	-
٢,٩٦٥,٤٦٣	١,٢٨٩,٨٠٢
<u>٨,٥١٢,٣٩٤</u>	<u>٨,٤٧٨,٥١٥</u>

الرصيد في أول الفترة / السنة
المحول من احتياطي القيمة العادلة للأرباح المحتجزة
توزيعات أرباح
تسويات شركات تابعة
المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك
محول إلى الاحتياطي القانوني
محول إلى الاحتياطي رأسمالي
المحول من الأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال
صافي أرباح الفترة / السنة
صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م

٣١ - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣١ مارس ٢٠٢٢ م	٣١ مارس ٢٠٢١ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	نقدية
١,٠٦٤,٦٨١	١,٣٨٧,٣٥٠	أرصدة لدى البنوك
١٤,٢٩٩,٩١٦	١٩,٥٥٥,٠٠٧	أذون خزانة
١,٧٨٣,٦٦٠	٣,٠٥٥,٦٥٦	الإجمالي
١٧,١٤٨,٢٥٧	٢٣,٩٩٨,٠١٣	

٣٢ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقبات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٣٨١,٢٥٦ ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م متمثلة في ارتباطات عن تعاقبات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣١ مارس ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	ارتباطات عن توظيفات
١,٢٥٨,٤٨٣	١,١٤٤,٢٤٣	خطابات ضمان
٨٩,١٦٣	٩١,٥٤٨	اعتمادات مستنديه استيراد
٦٣,٦٤٣	٢٧,٤٥٩	الإجمالي
١,٤١١,٢٨٩	١,٢٦٣,٢٥٠	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

٣٣ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية فيما يلي :

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين		
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢,٦٨٥	٦,٢٤٨	مشاركات ومرايبات ومضاربات وتسهيلات للعملاء
٤,٣٨١	-	أول الفترة / السنة المالية
(٨١٨)	(٤,٤٩٩)	مشاركات ومرايبات ومضاربات صادرة خلال الفترة / السنة
٦,٢٤٨	١,٧٤٩	مشاركات ومرايبات ومضاربات محصلة خلال الفترة / السنة
٨٧٥	١,٦١٨	آخر الفترة / السنة
		عائد المشاركات والمرايبات والمضاربات *

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- لا يوجد عمليات مشاركات ومرايبات ومضاربات ممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين في نهاية مارس ٢٠٢٢م (مقابل ٤,٣٨١ ألف جنيه مصري بعائد ١٤% في سنة المقارنة).

٣٤ - صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحفوظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الإسترادية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م بمبلغ ١٩,٦٣٤,٩٥٤ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإسترادية للوثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢٢م مبلغ ١٢٠,٨٩ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٧٤,٧٥ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٩١٣,٢٥٢ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحفوظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م بمبلغ ٣,٤٧٣,٦٠٠ جنيه مصري .
وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢٢م مبلغ ١٠٨,٥٥ جنيه مصري كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٥٧,٣١٢ وثيقة .
وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٢٥١,٢٩٠ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٥- أحداث هامة

استمر تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID - 19) عبر جميع المناطق الجغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية و ان كان بدرجة اقل بتدعيم التوصل لأمصال و النجاح في تطعيم المواطنين في العديد من الدول و منها مصر . الا ان استمرار انتشار فيروس كورونا (COVID - 19) و ظهور تحويرات له أدى الى استمرار حالة عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية . يتابع بنك فيصل الإسلامي المصري الوضع عن كثب و ذلك عن طريق خطة استمرارية الاعمال و الممارسات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا (COVID - 19) و تأثيره على العمليات البنكية والأداء المالي .

نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا (COVID - 19) و في ضوء الاجراءات التي تتخذها الدولة فيما يتعلق باجراءات التعايش ، يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بمراقبة محفظة الائتمان عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية و النوعية المختلفة للوقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية لكامل المحفظة بقطاعاتها الاقتصادية المختلفة .

و بناء على ذلك فإن بنك فيصل الإسلامي المصري مستمر باتخاذ و تطبيق التدابير و الاجراءات الاستباقية التي بدأها منذ الربع الأول ٢٠٢٠م من خلال مراقبة و مراجعة حجم المخصصات و نسب التغطية اللازمة للتخفيف من حدة تأثير (COVID - 19) على محفظة الائتمان مع إمكانية اتخاذ اجراءات احترازية أخرى في ضوء عدم انتهاء الجائحة بعد .